

الضبط الاجتماعي للجريمة

مؤردين كوسون

مراجعة : د. محمود الزوادي

أولاً: فصول الكتاب وبعض المفاهيم الرئيسية:

يعتبر كتاب «الضبط الاجتماعي للجريمة» لعالم الإجرام الكندي الفرنسي مورييس كوسون أهم كتاب أُلّف إلى حد الآن حول ظاهرتي الانحراف والجريمة في المجتمعات الغربية المعاصرة. ولقد سبق ان راجعنا في مجلة الفيصل (عدد 70) ظاهرتي افكار ونظريات كتابه المهم (الأحداث لماذا؟) ⁽¹⁾، ويتكون كتاب الضبط الاجتماعي للجريمة من تقديم قام به وزير العدل الفرنسي السابق (ألن بيرفت) ⁽²⁾، ثم مقدمة وخسة فصول (342 صفحة) من الحجم المتوسط بما في ذلك الصفحات المخصصة للمراجع والفهرست.

الفصل الاول: تشريح فشل ⁽³⁾.

الفصل الثاني: الأخلاق ⁽⁴⁾.

الفصل الثالث: التهيب ⁽⁵⁾.

الفصل الرابع: منحرفون رغم كل شيء ⁽⁶⁾.

الفصل الخامس: العدالة ⁽⁷⁾.

يعرض المؤلف في مطلع كتابه الى تعاريف ومفاهيم

أساسية لفهم محتوى الكتاب.

يعرّف الضبط الاجتماعي: انه مجموعة الوسائل التي يستعملها الناس للحد من الجريمة أو لمنع وقوعها.

اما الجريمة فتعني: السلوكات التي تحدث ضرراً بيناً بالآخرين والتي يعاقب عليها القانون الجنائي وهو تعريف استعمله المؤلف في كتابه الثاني. ويرى صاحب الكتاب ان الطبيعة البشرية تجعل من الانسان كائناتاً له مقدرة على الانحراف ⁽⁸⁾، فالجريمة إحدى الوسائل التي يلجأ اليها المرء لتلبية رغباته ومنه فالسلوك الانحرافي هو ميل انساني متجذر في صلب الطبيعة البشرية. وإذا كان الأمر كذلك فلماذا إذن يحترم الناس القوانين؟ وبالتالي لماذا يضحى هؤلاء برغباتهم من أجل احترام القواعد والأعراف؟ والقوانين السائدة بالمجتمع؟ وبعبارة أخرى فالانسان ليس هو بذلك الكائن الذي يُخضع نفسه تلقائياً (اتوماتيكياً) الى القوانين، ولا هو بالطبع دون مقاومة للرغبات الانسانية، ومن هذه الخلفية يعلن المؤلف ان هدف الكتاب

تصلب سلوكهم الانحرافي.

وفي هذا الصدد يسوق كوسون حصيلته النتائج الأساسية التي توصل اليها الباحث (مارتنسن) 1976، الذي يشير ان تأثير استعمال مختلف وسائل العلاج النفسي على المجرمين والمنحرفين سواء كان ذلك بالأنظمة العقابية الجنائية مثل السجن أو بعد فترة اطلاق السراح المشروط للسجين، تأثيره ضئيل جداً (في معظم الحالات ليس هناك تأثير) من حيث نقصان أو زيادة احتمالات العودة الى اقتراف الانحرافات والجرائم من طرف هؤلاء وتجدر الإشارة هنا الى ان بعض علماء الإجرام الاميركيين أمثال (جليزر، وبلمر، وولسن)⁽¹⁷⁾ أشاروا الى ان بعض المنحرفين والمجرمين يستفيدون مع ذلك من العلاجات النفسية وذلك حسب بعض سمات الشخصية التي يتصف بها هؤلاء، مثل وجود الرغبة الحقيقية لدى المنحرف للتغيير والتحسين وكضعف دوافع الشخص المعالج ازاء الاجرام والانحراف. فإذا كانت العلاجات النفسية كما رأينا لا تؤثر سلباً او إيجاباً في عودة ذوي السوابق الانحرافية والاجرامية من جديد الى ممارسة الانحراف والاجرام بعد انتهاء تنفيذ العقوبات عليهم (سجناً أو مراقبة لسلوكهم بعد اطلاق سراحهم) فان ذلك ليعود الى القرار بان ثقل عبء عوامل والرجوع الى اقتراف السلوكيات الانحرافية والاجرامية من جديد هو المسؤول الأساسي عن فشل التقنيات العلاجية النفسية المشار اليها أعلاه ومن ثم فالعودة الى الجريمة والانحراف يمكن ارجاعها في نظر المؤلف الى أربعة أسباب رئيسية:

1 - التعود على ارتكاب الجريمة: فلقد اثبت بحث آخر انه: كلما كان عدد المخالفات او الانحرافات كبيراً كلما كان الاتجاه نحو العودة الى الانحراف والإجرام أكبر مهما كانت الطريقة التي نقيس بها الإجرام والانحراف السابق للمحور، فنبهة احتمال ارتكاب ذوي السابقة الاجرامية الواحدة لجرائم جديدة 25%، بينما تصل هذه النسبة عند

هو التحليل الشامل قدر المستطاع لنجاعة وسائل الضبط الاجتماعي المستعملة حالياً بالمجتمعات الغربية فيما يخص ظاهري الجريمة والانحراف ويعترف المؤلف انه قاوم بكل قواه فكرة اقتراح حلول محددة للجريمة وعلى الأخص تقديم حل واحد لمعضلة الانحراف والجريمة.

ثانياً: العلاج النفسي⁽⁹⁾

يعترف عالم الإجرام كوسون ان رأي الباحثين الغربيين في علاج ظاهري الانحراف والجريمة لم يعد يتسم بالتفاؤل منذ عشر سنوات، فأغلبية المتخصصين في هذا الميدان أصبحوا يعتقدون بعدم وجود علاج ناجع حسبها هو متوفر الآن من معلومات للمنحرفين والمجرمين، فالعلاج النفسي الذي شاع استعماله مع هؤلاء وغيرهم من الذين يشكون من مرض واختلال في الشخصية (بالمفهوم النفسي) يبدو انه منعدم التأثير ايضاً في شخصية المنحرف والمجرم، فحصيلته البحوث التقييمية⁽¹⁰⁾، للوسائل النفسية العلاجية⁽¹¹⁾، في المؤسسات العقابية في المجتمعات الغربية تشير انه ليس هناك أي جدوى على العموم من هذه الطرق النفسية العلاجية بالنسبة لردع وكبح المنحرفين والمجرمين من الرجوع الى ممارسة الجريمة والانحراف من جديد⁽¹²⁾، بعد علاجهم نفسياً. فتحليل الباحث مارتسن⁽¹³⁾، لـ 231 مجنناً تقيماً بقصد التعرف على مدى تأثير العلاج النفسي على نسبة العودة الى الانحراف والجريمة⁽¹⁴⁾، وتركها أثبت ان هذا العلاج هو فعلاً علاج خال من التأثير الإصلاحي على سلوك المنحرف أو المجرم ولكن هذا لا يعني ان العلاج النفسي لا يحسن مطلقاً من الحالة النفسية للمنحرف ومن قدرته التكيفية الاجتماعية. وبعبارة المؤلف نفسه يعرف التأثير الصفري⁽¹⁵⁾، استعمال وسيلة علاجية نفسية أثناء قضاء الجاني مدة العقوبة في السجن أو غيره دون ان تغير هذه الوسيلة إيجابياً (إصلاحياً) من احتمالات عدم عودته الى الجريمة، هذا مع الأخذ بعين الاعتبار السمات الشخصية للمعالجين⁽¹⁶⁾ مثل مخالفاتهم السابقة والسن ومدى

ذوي الأربع سوابق الى 46% ومن هنا فدرجة التعود على الجرائم والانحرافات تسمح لنا بالتنبؤ بمستقبل مدى احتمال العودة الى الجريمة بين المنحرفين.

2 - علاقة السن بالعودة الى الإجرام: أكد (ولكنس)⁽¹⁸⁾ (1969) انه كلما كان المنحرف صغيراً في السن عندما يلقي عليه القبض لأول مرة كلما كان ميل الى العودة الى ارتكاب المخالفات الانحرافية والإجرامية.

3 - الجريمة كطبيعة ثانية: يؤكد المؤلف ان الرجوع الى الانحراف والجريمة يصبحان ظاهرة متوقعة جداً عند هؤلاء المنحرفين والمجرمين الذين أضحى عندهم العمل الاجرامي طبيعة ثانية أو حاجة مشيئة ملحة ومتجذرة في شخصيتهم.

4 - السن والجريمة: يشير المؤلف الى ان بلوغ الخمس والعشرين هو السن الذي يبلغ فيه سلوك الانحراف والاجرام أقصى مداه لدى الشخص ويرجع انخفاض المخالفات الاجرامية والانحرافية بعد ذلك الى النضج الفكري والمعنوي اللذين يقاومان النزعات الاجرامية ومن هنا يمكن القول بان سن التقاعد عند كل من المنحرف او الرياضي هو بالتأكيد سن مبكر.

(المعوقين): يعتقد المؤلف ان المنحرفين الذين يستمرون في ممارسة الاجرام والانحراف بعد سن هم صنف من المنحرفين الذين يمكن وصفهم « المعوقين »⁽¹⁹⁾، فعلى المستوى النفسي هم ليسوا قادرين على التغلب على صعوبات الحياة والمروء من الظروف الاجرامية الى الظروف العادية وذلك بعد إطلاق سراحهم.

أما على المستوى العائلي: فالمنحرف طالما يكون أبوه غير موجود او مدمناً على الخمر قد يكون الادمان يمس الابوين وكل هذه المنعطقات العائلية تجعل الاولاد يغادرون بيت الوالدين غالباً في السن الرابعة عشر وهذه الحالات العائلية المشار اليها أعلاه لا تسهل بالتأكيد غرس الدراسة او العمل امام ابناء وبنات مثل تلك العائلات. ولقد اصاب عالم الاجتماع الاميركي (باركر)⁽²⁰⁾، 1963، عندما اعطى

شارلي⁽²¹⁾، صورة المنحرف⁽²²⁾ الابدبي، وذلك نتيجة لسماته التالية: العودة الى الادمان على الخمر والعودة الى الجريمة وتغيير العمل باستمرار، وبذلك يجد نفسه في محيط اجتماعي لا يرحب به لأنه لا يستطيع العمل فيه ولا هو قادر على العيش والتأقلم مع الناس هناك، وهكذا يصبح السجن لشخص مثل شارلي أفضل ملجأ.

تجربة ما بعد السجن: يبرز (كوسون) ان العراقيين الاجتماعية المختلفة التي يجابهها طليق خريج المؤسسات العقابية تساعد بالتأكيد على رجوع هذا الاخير الى ارتكاب المخالفات الانحرافية والاجرامية من جديد. وتأتي في مقدمة هذه العراقيين صعوبة وجود عمل مرضي، فالعمال ذوو الخلفية السجنية هم أسوأ العمال أجراً وهذا بالطبع في حالة من يقبل تشغيلهم. فقد أثبت داييل⁽²³⁾، 1974، ان هناك 74% من اصحاب العمل الذين رفضوا تشغيل الأشخاص الراغبين في العمل - هم الذين أخبروا فعلاً اصحاب العمل بماضيهم الاجرامي، اما دور العائلة في دفع المنحرف الى العودة الى الانحراف فيلخصه كوسون بالتالي:

1 - عدم قضائه الليلة الأولى في البيت العائلي.
2 - عدم تفاهمه مع بعض من يعيش معهم (كزوجته مثلاً).

3 - عدم رؤيته لأولاده. ويرى المؤلف من جهة أخرى ان احتمال ردة⁽²⁴⁾ المنحرف الى ممارسة الجريمة والانحراف تكون كبيرة في صورة محافظة المنحرف بعد مغادرته المؤسسة العقابية على علاقات مع المجرمين والمنحرفين. ويقارن المؤلف صورة المنحرف ذي العودة المتكررة الى عالم المخالفات بذلك المجرم الذي ارتكب جريمة واحدة في سن متقدم كالمحاسب الذي قتل زوجته لأسباب عاطفية. فهذا الشخص لا يمكن في رأي المؤلف وصفه بأنه متعود على الجريمة ولا أنه يعاني من صعوبات وجود عمل... ومنه فالعلاج النفسي غير صالح له إذ إنه من غير المحتمل ان يعود الى الجريمة.

وينهي كوسون هذا الفصل من كتابه باضافة تحليل

المجرمين والمنحرفين بالمجتمعات الغربية الحديثة ما هو الا عرض من خيبة السياسات الاصلاحية الفاشلة بهذه المجتمعات، وقد حُصّت إحدى الجرائد الاميركية الاسبوعية⁽²¹⁾، في أوائل السبعينات مدى انتشار فشل الجهود الاصلاحية في السجون ومراكز الاصلاح.. وبالولايات المتحدة الاميركية بقولها: إن أي تجربة للإصلاح منيت بفشل ذريع.. وليس من المبالغة اليوم ان يصف المرء بأن موقفه من التشكك فيما يخص فاعلية سياسات وفتيات عمليات الاصلاح هو الموقف الذي يسود أكثر فأكثر بين المسؤولين على الاصلاح في المؤسسات الاصلاحية الغربية. فأتثناء رحلة ميدانية صحبت طلبتي لأحد مراكز الاصلاح السجنية المدمجة خاصة بالمختصين النفسيين بولاية نيويورك 1974، سألت المسؤول الكبير عن مدى ثقته بمجذوى الأساليب الاصلاحية الحديثة الباهظة الثمن في عملية الاصلاح، فكان رده انه لا يستطيع الحكم على تجربة مركز الاصلاح الآن، لكن ما جاء في تحليل كوسون بهذا الخصوص يفيد بأن الفشل هو السمة العامة خاصة للتجارب التي تتبنى الطرق النفسية العلاجية.

ومن ثم يجيء طرح كتاب «الضبط الاجتماعي للمجرمة» لقضية فشل الاصلاحات في وقته المناسب ورغم ان المؤلف لا يقترح بديلاً معيّن إلا انه يضع النقاط على الحروف بأسلوبه ونهجه العلميين دون اختفاء انتقاده لجذور أسباب هذا الفشل الذريع. إن ليونة وانسانية⁽²²⁾ معاملة المسجون والجاني في الغرب قد فشلت في إرجاعه الى الطريق السوي داخل مجتمعه، فهل معنى ذلك ان نترك مبدأ الاصلاح أساساً؟ ام ان هناك سبلاً أخرى أقوم وآمن وأرخص ام هل ان الاصلاح خاص لفئات معينة من المنحرفين غير ممكن.. وإذا كان الأمر كذلك فالسبيل الأقوم لمحاربة الجريمة والانحراف في المجتمع هو في مبدأ (الوقاية أفضل من العلاج)، والشرعية الاسلامية لها في هذا المضمار منهجاً فذاً في ربط الفرد بمجتمعه بطريقة تؤمن التضامن العضوي بين الاثنين، الذي بدونه لا يمكن إيقاف تصلب ظاهرة

أكبر الى أسباب فشل العلاجات النفسية المتبعة في المجتمعات الغربية لإصلاح المنحرفين والمجرمين، ففي نظر المؤلف ان معظم تلك الطرق العلاجية النفسية تستند في فلسفتها الى مبدئين أساسيين: 1 - شحن علاقة العلاج النفسي مع السجن بالحب (لا العداة). 2 - تحاشي معاقبة المنحرف او المجرم لأن سبب الانحراف أو الاجرام لهذا الأخير يعود الى كونه غير سعيد في المجتمع. لكن دراسات (ولر)⁽²³⁾ 1974، لا تدل على وجود أي تأثير ايجابي مهم لمثل هذه العلاجات النفسية لردع المساجين وبالتالي اصلاحهم بعد اطلاق سراحهم من المؤسسات العقابية ويكتشف المختص النفسي المعالج، طال الزمان أو قصر، ان رغم ثقته وتفهمه لزبائنه فانهم يظلون مستمرين في سلوكهم الانحرافي ونتيجة لذلك تأتي استقالات كثير من المختصين بالمراكز الاصلاحية وميلهم الى الرتبة⁽²⁴⁾ والاستكانة⁽²⁵⁾ ومع ذلك فهم يقرون بالفشل.

وباستمرار ارتكاب الاعمال الانحرافية من طرف هؤلاء المعالجين يصبح اللجوء الى العقاب هو البديل الوحيد، يشير المؤلف ان أشهر طريقة علاجية نفسية جماعية المسماة⁽²⁶⁾، تستعمل فعلاً العقاب عشر مرات أكثر من العلاج النفسي. ومن هنا فإن العلاج النفسي للمنحرفين لا يختلف في النهاية عن الطرق العتيقة السلطوية، وهكذا تتحول العلاقة العلاجية النفسانية التعسفية⁽²⁷⁾، بسرعة الى عملية استغلالية متبادلة. فالمعالج النفسي يحاول من جهته اقناع السجين (المعالج) بانه يود إعانته ولكن مهمته في الحقيقة هي السيطرة على المنحرف او المجرم رغم تظاهره باصلاح هذا الأخير، اما المنحرف أو المجرم فهو يحاول من ناحية ثانية قدر جهده تفادي شبح القوة العقابية⁽²⁸⁾، التي تحدق به دائماً.

وهكذا فالوسائل النفسية العلاجية لا تختلف عن غيرها من الوسائل التقليدية العقابية الا من حيث التسمية حسب وجهة نظر الكاتب (كوسون)، ولا بد من الإشارة هنا ان ما يشير موضوع فشل العلاجات النفسية في إصلاح

الانحراف والجريمة اللذين تعاني منها المجتمعات الغربية اليوم.

ثالثاً: الأخلاق⁽³⁴⁾

مما تقد ذكره يرى المؤلف أن المجتمعات الغربية وسطي الانضباط الحديثة لا تملك في الوقت الحاضر وسائل اصلاحية ناجعة للسلوك المنحرف أو الاجرامي وبالتالي فهي لا زالت (اجتماعياً) عاجزة على ضبط الجريمة.

ويذهب (كوسون) من خلفية فشل طرق الاصلاح هذه الى تحليل وسائل اخرى تبدو في رأيه أكثر مقدرة على انجاح عملية الضبط الاجتماعي للجريمة. ويأتي عامل ما يسميه صاحب الكتاب بالأخلاق، أول العوامل الناجحة في ضبط الجريمة والانحراف التي يناقشها الكتاب. فالأخلاق في نظر المؤلف هي: ذلك الموقف الذي يجعلنا نرى بأنه من السوء السرقة أو الاعتداء على الآخرين. والأخلاق بهذا الاعتبار هي اقدم الوسائل التي استعملها الانسان في عملية الضبط الاجتماعي. ويعد للمؤلف ان الدافع الأخلاقي الضابط لسلوك المنحرف أو المجرم هو حصيلة ما يسمى في علم الاجتماع بالتأثيرات الاجتماعية غير الرسمية⁽³⁵⁾، كتأثير الوالدين والاصدقاء والجيران (مقارنة بالتأثيرات الرسمية مثل السلطة الشرطة والمحكمة والعقابية..). إن مفهوم الأخلاق بهذا المعنى قد طرأت عليه في نظر (كوسون) تغيرات هامة في القرنين الماضيين خاصة من طرف علماء الاجتماع والانتروبولوجيا، حتى ان البعض رأى ان ما تعرض له مفهوم الاخلاق من تطور قد أدى الى ما يمكن الاطلاق عليه: نظرية الاخلاق للأخلاقية⁽³⁶⁾، وينتقد صاحب الكتاب هنا بالخصوص علماء الاجتماع والاجرام الذين أشاعوا مفهوم نسبة الجريمة في المجتمعات الحديثة. فشو ومكاي (1942)⁽³⁷⁾، كذلك كلاورد وأوهلسن (1960)⁽³⁸⁾، وولف وفركوتي (1967)⁽³⁹⁾، كلهم تأثروا في تفسيرهم للسلوك الاجرامي والانحرافي بمفهوم صراعات الثقافات⁽⁴⁰⁾، ودلالة هذا الاخير ان المجموعات الانسانية

ذات الثقافات المختلفة⁽⁴¹⁾، تعلم اعضائها معايير للسلوك يمكن ان تصطدم مع القانون العام للمجتمع الكبير وبالتالي يمكن ان تدفع بهؤلاء الى الجريمة. ومما لا شك فيه ان المجتمعات العصرية خاصة الغربية منها تسود فيها اخلاقيات⁽⁴²⁾ متعددة وأحياناً متناقضة ازاء مثلاً العمل والجنس والعائلة والدين والايديولوجية السياسية. لكن مع هذا فكل الثقافات تحرم ارتكاب السرقة والعنف⁽⁴³⁾، فدراسة نيومن (1976)⁽⁴⁴⁾ في ستة مجتمعات مختلفة الثقافات حول ارتكاب السرقة والعنف هي مثال على ذلك.

فنسب إجابة عتية الدراسة على السؤال الرئيسي: (هل تعتقد ان السرقة التي يستعمل فيها العنف يجب ان يمنعها القانون؟ كانت كالتالي: الهند 97 %، اندونيسيا 99 %، ايران 98 %، جزيرة سردينيا 100 %، الولايات المتحدة 100 %، هونكنغ 98 %) ولقد أثبتت دراسة أخرى بمدينة مونتريال ان موقف المنحرفين انفسهم ازاء السرقة والعنف يتفق أساساً مع نتائج دراسة نيومن. فمن هذه البحوث ومن بحوث أخرى حول سلوك المراهقين خاصة يخلص (كوسون) الى تسجيل الملاحظات التالية:

- 1 - كلما كان المراهق يتنكل بالسرقة في مظاهرها المختلفة كلما كان أقل احتمالا ان يلجأ اليها.
- 2 - كل شيء يشير الى ان السلوك الانحرافي ليس مسألة مبدأ ولا عقيدة للمنحرفين أنفسهم.
- 3 - ان سايكس وماتزا⁽⁴⁵⁾ (1957) الباحثين الاميركيين كانا مصيبين عندما أكدوا ان المنحرفين ليس لهم قيم تتعارض فعلاً مع القيم السائدة بالمجتمع حول الخير والشر. ولكن هذا لا يعني ان المنحرفين لا يؤثرون البتة في سلوك اصدقائهم، وانما يقتصر تأثيرهم على قيم رفاقهم وليس مثلاً ارتكاب المخالفات فقط.

ويعتبر هذا الفرق مهماً جداً إذ إنه يسمح بفهم أحسن لسلوك المنحرفين. فما يدعى بالأقلية النشطة⁽⁴⁶⁾ في اي مجتمع هي تلك الأقلية التي تعارض عن اقتناع صارم القيم الاجتماعية العامة بالمجتمع الكبير مثل مجموعة المثقفين الروس

هنا فالتوبيخ هو اذن ضروري بالنسبة لعملية الضبط الاجتماعي وبالتالي بالنسبة لكبح ظاهرة الانحراف. ومن هذا المنطلق يعرض المؤلف الى البحوث التي ربطت بين المناخ التربوي الذي تلقاه الفرد وبين الانحراف. فكانت ملاحظاته كالتالي (1) النزعات الانحرافية تزداد عند الشخص ذي التربية المتساهلة⁽⁴⁶⁾ والمحروم من عناية الأهل.. وهكذا يمكن القول إن مجرم المستقبل هو ذلك الذي تلقى في طفولته وشبابه تربية غير منضبطة. (2): ان دراسة الباحث شيروكس⁽⁴⁷⁾ (1977) للطلبة في ولاية فلوريدا بالولايات المتحدة الامريكية، أظهرت انه كلما توقع هؤلاء الطلبة استنكار الآباء والأمهات لمخالفاتهم السلوكية كلما قل ارتكابهم للانحرافات. (3): إن خوف المنحرف من تشويه سمعته الاجتماعية بين الناس الذين يعرفهم هو عامل مساعد على التقليل من انحرافه. (4): إذا كان الشخص يخاف من اكتشاف رفاقه لسلوكه الانحرافي فذلك ايضاً سبب لكي يحد الفرد من مخالفاته. ومن هنا فان الباحث لتل⁽⁴⁸⁾ (1980) يعتقد ان عملية الضبط الاجتماعي تستمد قوتها اساساً من العقوبات غير الرسمية. ويخلص المؤلف الى القول إن عملية التوبيخ الذاتي تعبر عن الاعتقادات الأخلاقية السائدة في المجتمع وإن تضامن الفرد مع جماعته يجعله اكثر حساسية لاحترام القانون والمحافظة على مكانته الاجتماعية.

أما عندما ينتقد الشخص المنحرف وراء نوازه ولذاته الشخصية فإن ذلك يضعف من قدراته لمقاومة الانغماس في المخالفات مستقبلاً وبالتالي يصبح الاعتقاد بانه لا يخاطر بالكثير من سمعته الاجتماعية (التي فقدوها فعلاً) من جراء ارتكابه السلوكات الانحرافية في السابق. عند ذلك يجد المنحرف نفسه في حلقة مفرغة تفقده الدوافع التي تقهقه بالتقيد بالقوانين والمعايير الاجتماعية.

* مصدر الفراغ الاخلاقي: يرجع المؤلف هذا الفراغ الاخلاقي في المجتمعات الغربية المعاصرة الى جملة من العوامل: (1): عدم اهتمام الوالدين بتربية أولادهم. (2):

المعارضين للحكم أو مجموعة المحافظة على البيئة والحركة النسائية التحريرية، اما ما يسمى بالأقلية اللامعيارية⁽⁴⁹⁾، فهي تلك الاقلية التي ليس لها نظام قيمي ومعياري محدد تقترحه لتغيير المجتمع الكبير. ومن هنا فهي ثلثة من الاشخاص تجد نفسها تنحرف تحت تأثير قيم ومعايير هي لا تملكها في الحقيقة، فالأقلية اللامعيارية تتميز عن الاغلبية بكونها اقلية غير قادرة على التقيد بمعايير الاولى أو بعدم وجود المعايير عندها أصلاً، وهكذا يمكن القول بان الأقليات المنحرفة ليست الا أقليات اللامعيارية ويتضح من كل هذا للمؤلف ان تفسير السلوك الانحرافي بواسطة النظرية السوسولوجية لصراع الثقافات⁽⁴⁸⁾، التي سادت التفكير السوسولوجي الغربي منذ الخمسينات، تفسير يتسم بالمبالغة.

ومن ثم يرى (كوسون) أهمية إعطاء ما يسميه بالاعتقادات الأخلاقية⁽⁴⁹⁾، للأفراد والجماعات كموامل أساسية في تفهم وتفسير السلوك الانحرافي.

علاقة مفهوم الضبط الاجتماعي بالأخلاق: يمكن القول بأن ما يطلق عليه في العلوم الاجتماعية بالضبط الاجتماعي هو عبارة على ما تفرضه كل المجتمعات على أفرادها من قواعد سلوك يتحتم التقيد بها. ويرى صاحب الكتاب ان ارتباط الفرد بالجماعة⁽⁵⁰⁾، هو العمود الفقري لحماية الضبط الاجتماعي. وهذا ما يعنيه في نظر (كوسون) عالم الاجتماع الفرنسي دور كام⁽⁵¹⁾، بالسلوك الاخلاقي في كتابه « التربية الاخلاقية »⁽⁵²⁾، فهو السلوك قصد تحقيق المصلحة العامة⁽⁵³⁾. ومن خصائص السلوك المتأثر بالوازع الاخلاقي بهذا المعنى هو شعور المرء بالتوبيخ⁽⁵⁴⁾ الذاتي عند ارتكابه المخالفات والانحرافات، فالتوبيخ في نظر دور كام لا يأتي من الخوف⁽⁵⁵⁾، وانما هو حصيلة عملية اقتناع ثم اقتناع. ففي الميدان الاخلاقي يظل الهدف هو اقتناع الآخرين بالطبيعة الحسنة أو السيئة للسلوك « والبشر طالما يتقيدون بالوازع الاخلاقي لاعتبارها إياه انه حق » ولعل درجة التوبيخ الذاتي تعكس مدى تأثير الجماعة على الفرد. ومن

بالجريمة بان التنظيم العقابي الرسمي⁽⁶³⁾ خسر الكثير من قوته الرادعة في المجتمعات العصرية بضعف قوة العقوبات غير الرسمية⁽⁶⁴⁾، المتمثلة في الاخلاق بالمعنى السوسيولوجي لهذه المجتمعات.

إن التأمل من جهة في ظاهرة الأخلاق بمعناها (الدوركامي) - الذي وجد المؤلف علاقة متينة بينه وبين انتشار وتصلب كل من ظاهرة الانحراف والاجرام في المجتمعات الغربية المدروسة في هذا الكتاب - لا يسهل إلا ان يصبح أكثر تشاؤماً لا على مستقبل هذه المجتمعات فحب بل على الأغلبية الساحقة لمجتمعات المعمورة. إذ إن افتتاح وانجذاب هذه الأخيرة الى عملية التحديث⁽⁶⁵⁾، في نمطها الغربي، لا يمكن ان يضعف مدى استمرارية قبضة التأثيرات الأولية (غير الرسمية) التي يتلقاها الفرد من عائلته واصدقائه وجيرانه، وإذا تم ذلك - ولو بصورة نسبة - في بقية المجتمعات فإن انزلاقها في دوامات الانحراف والإجرام يصبح أمراً لا مناص منه في رأي دوركام. لكن الشيء الذي يبعث من ناحية ثانية على نوع من الأمل هو استحالة إعادة تجربة التحديث حرفياً في انماطها الغربية هذا في حالة نجاح عملية التحديث في هذه المجتمعات. والظروف الراهنة لا تشجع على قرب تحقق ذلك في بقية مجتمعات العالم الثالث نظراً لعدة عوامل منها التاريخية والثقافية والحضارية.. فالمجتمع السعودي الحالي مثلاً لا يزال يتسم بصفة أمن عالية لا تكاد تضاهى في مجتمع من مجتمعات العالم المعاصر رغم جهود التحديث والعصرنة المكثفة والمستمرة وذلك لخلفيته الحضارية والثقافية والاسلامية التي يتصف بها هذا المجتمع في عمق اخلاقياته وتركيباته.

لكن التحديث بمحتواه الغربي لا بد ان يحدث بعض التناقضات في المجتمعات الراغبة والمتعرضة لعوامل التحديث ارادت ذلك أم لم ترده. وهذه التناقضات قد تترجم في صراع القيم⁽⁶⁶⁾، والمفاهيم والرؤى لدى الشخص ومن ثم يصبح خط سلوك الانحراف والاجرام أكبر في مثل

عدم تبني الوالدين لمبادئ اخلاقية راسخة (قوية). (3): التفكك العائلي الناتج عن ادمان الأبوين او الفقر المدقع. (4): ضعف الأبوين المتمثل في خوفهما من مجابهة أولادهما يومياً في شؤون الحياة. (5): رفض الوالدين البالغ فيه في عدم حرمان أولادهما مما يرغبون... (6): تمرد بعض الأطفال ضد السلطة العائلية في سن مبكر، الأمر الذي يدفع بالوالدين على طول المدى الى التسليم بالأمر الواقع، امام عصيان الأولاد. ويبدو ان بحث يوشلسن وسامبونا (1976)⁽⁶⁷⁾، قد دل على ان معظم المجرمين الكهول الذين قاموا بدراساتهم كانوا اطفالاً فعلاً مدللين. وبهذا النمط التربوي الذي لا يبعث على الارتباط أخلاقياً (بالمعنى الدوركامي) بالعائلة والمحيط الاجتماعي يجد المراهق نفسه هامشياً ذا صعوبات ليس فقط مع الوالدين والمدرسة والجيران بل ومع الناس عموماً (على العموم).

ومن هنا يتعرض هذا الأخير الى الوصم الاجتماعي⁽⁶⁸⁾ الواسع فيلجأ بحيطه الاجتماعي الى تحذير الجميع من مغبة سلوك هذا الشخص. وهكذا يتحقق الطرد او الرفض الاجتماعي له. وبخسارة المنحرف لسمعته الاجتماعية يصبح من الصعب ايقاف السلوك المنحرف عنده وينهار عنده الوازع الاخلاقي بالمعنى السوسيولوجي. فلا يبقى دافع اساسي لانتظار سلوك سوي اخلاقي من مثل هذا الفرد الذي تعرض لكل ما سبق ذكره أعلاه.

سرّ القوة الضابطة للاخلاق: يرى المؤلف ان قوة الاخلاق الرادعة تكمن في كونها تمنع ارتكاب بعض السلوكات على أساس ان هذه الأفعال افعال محرمة⁽⁶⁹⁾. فالنسبة للمرء المتخلف فإن ارتكاب خطأ ما يهدد السمعة الشخصية⁽⁷⁰⁾ نفسها. ومن ثم فالمخالفات الإجرامية لا يمكن وقوعها دون إلحاق ضرر على المستوى المعنوي (النفسى)، ويعتقد (كوسون) ان هذا من أهم العوامل التي تجعل معظم الناس المتخلفين (بالمعنى السوسيولوجي) يحدون عن الجريمة. وحتى اذا ما وقعوا فيها فانهم عادة لا يطيلون كثيراً. ويختتم (كوسون) تحليله للاخلاق وعلاقتها

هذه المجتمعات. وهكذا يبدو ان تأثير التحديث على المفهوم (الدوركامي) للأخلاق في المجتمع هو تأثير سلبي على العموم من حيث تأمين المجتمع من نسب مرتفعة من الجريمة والانحراف.

رابعاً: التهريب (67)

يعني المؤلف بالتهريب ما للعقاب من أثر تخويفي وترهيب رادع (68)، على الأشخاص في المجتمع بصفة عامة أو على هؤلاء الأفراد الذين تعرضوا فعلاً الى العقاب. ففي الحالة الأولى يمكن ان يرتدع الفرد بواسطة تخليه لأثار تنفيذ العقاب الذي يمكن ان يلحق به اذا ما انحرف. أما في الحالة الثانية فيمكن ان يكف الفرد ذو السوابق الانحرافية عن العودة الى الانحراف (69)، بسبب تذكيره للتجربة العقابية نفسها (1980) ولكر (70). اما الفرق بين التهريب والوازع الأخلاقي (بالمعنى الوارد في هذا الكتاب) هو ان ردع الأول للسلوك الانحرافي يأتي من التطبيق الفعلي للقانون في المجتمع بينما يأتي في الحالة الثانية من تحذر المعايير والقوانين الاجتماعية في شخصية الفرد نفسه كنتيجة للتنشئة الاجتماعية.

الاجرام وبقية وقوع العقاب: يبدو ان الدراسات المتعددة أثبتت ان العلاقة متينة جداً بين ظاهرة قلة الاجرام من جهة وبقية نزول العقوبة بالجاني من جهة اخرى. فكلما كان احتمال إلقاء القبض على الشخص المنحرف او سجنه كبيراً في مجتمع ما كلما كانت نسبة ارتكابه للجريمة منخفضة...

ومن هنا يتضح لماذا تكون نسبة الانحراف ضئيلة في الشوارع المضئنة والهارات المحروسة الخ...

طبيعة ومدى تأثيرات عملية التهريب: يمكن القول إن عملية التهريب هذه لا تؤثر على سلوك فئات المجتمع بدرجات متساوية. ومن هنا يأتي تصنيف المؤلف لهذه الفئات كالتالي:

1 - هناك الأغلبية الساحقة التي ليس لها الحاجة ولا

العادة لارتكاب الجريمة والانحراف.

2 - هناك المجموعات المتأثرة بنوازع الانحراف والاجرام لكن قيمها الاخلاقية تقف حجر عثرة أمام التقمص الفعلي للسلوك غير السوي.

3 - هناك أقلية ضئيلة ذات رغبة معلنة لارتكاب الجريمة الى جانب عجزها عن تلبية حاجتها بدون الوسائل غير الشرعية.

4 - هناك الفئات التي تشمل المجرمين المؤقتين (71)، أو المخضين (72)، الذين يستطيعون فعلاً التخطيط لارتكاب الجريمة.

التهريب الخاص: يثير المؤلف في هذا القسم من كتابه ما سماه هو بالتهريب الخاص (73). فالمنحرف الذي عوقب في السابق اكثر حساسية (تحسسا) من المواطن العادي فيما يخص انذار وتهديد العقوبة فالدراسات في هذا الشأن تدل ان النظام الجنائي الاجتماعي ذو فاعلية في ضبط السلوك الانحرافي تمس عادة اقلية من السكان، لكن دور عقاب المجموعة المنحرفة له انعكاسات رادعة تنتشر الى فئات اخرى مختلفة من نفس المجتمع سواء كان ذلك عن طريق نفثي اخبار المنحرف المعاقب الى الجيران او عن طريق الاعتبارات من طرف من تحدثهم انفسهم بالانحراف، ومع هذا فإن الباحثين (كلسترو وكوسلن) (74) وجدوا ان المنحرفين هم أكثر تفاؤلاً من غيرهم فيما يخص عدم امكانية القبض عليهم لاعتقادهم في شدة صلابتهم وخبرتهم. ومن هنا يخلص صاحب الكتاب الى طرح المعادلة التالية: كلما كان يقين القبض على المنحرف مرتفعاً كلما كانت احتمالات مخاطرات المنحرفين لارتكاب الجريمة قليلة. ومن هنا يأتي انخفاض نسبة الجريمة في مثل هذه المجتمعات. وان ارتفاع نسب الانحراف والجريمة بالمجتمعات الغربية اليوم يبدو انه يعود في كثير من جوانبه الى الملاحظات والعلاقات المشار اليها أعلاه، فيقينية العقاب للجاني تبقى إذن بدون منازع عاملاً مهماً لكبح وضبط الجريمة.

خامساً: المنحرفون رغم كل شيء⁽⁷⁵⁾

نظرية التسمية⁽⁷⁶⁾، يذكر (كوسون) ان نشأة هذه النظرية تعود خاصة الى علماء الاجتماع ذوي المنظور التفاعلي⁽⁷⁷⁾. ويمكن تلخيص هذه النظرية السوسولوجية كما يلي:

(1) السلوك الانحرافي هو نتيجة التسمية الاجتماعية.
(2) العودة الى الجريمة او الانحراف هو حصيلة رد الفعل الاجتماعي.

(3) يتقصص الشخص التسمية الانحرافية التي ألصقتها المجتمع به. ويصبح ينظر الى نفسه هكذا. وفي هذا الصدد لا بد من ذكر اسمين مشهورين عالمي الاجتماع الاميركيين (لمارت وبكر)⁽⁷⁸⁾. ولقد عرف من الاول مفهوم الانحراف الثانوي⁽⁷⁹⁾، (الانحراف الناتج عن التسمية الاجتماعية؛ أما (بكر) فيعتقد ان الشخص المنحرف يتأثر فعلاً بسلبيات التسمية عندما تأخذ الأخيرة طابعاً اجتماعياً علنياً. ويرى المؤلف ان ملاحظات المرء الاجتماعية تناقض بعض ما جاء في هذه النظرية مثل:

1 - ان التأثير التجريبي للمؤسسات العقابية على من يدخلها ويتعامل معها ضئيل.

2 - ان أفراد بيئة المنحرف طلالاً يمدحون سلوكه الانحرافي لا العكس كما يدعي اصحاب نظرية التسمية الاجتماعية.

3 - ان غياب الردود الاجتماعي (لا وجودها كما يدعي اصحاب هذه النظرية) ضد السلوك الانحرافي لا يزيد من انتشار الجريمة.

4 - ان نظرية التسمية لا تأخذ عامل السن بعين الاعتبار في قضية تفسير ظاهرة الاجرام، ومن هذا يخلص المؤلف الى القول ان المفهوم الرئيسي لنظرية التسمية لم يقع ابداً التأكد منه بالبحث الميداني بطريقة مرضية. فبعض حقائق تدل ان العقاب الشديد والمتكرر للمنحرف لا يزيد هذا الأخير اجراماً كما تدعي نظرية التسمية بل العكس، أي انه

عامل ردع ونقصان لنسبة الجريمة في المجتمع. ويتعرض (كوسون) في هذا الصدد الى فرضية عدم التدخل (1973)، ولعالم الاجتماع الاميركي شور⁽⁸¹⁾، ويعني مفهوم (شور) ان عدم عقاب المنحرف يؤدي الى احتواء الجريمة اجتماعياً وبالتالي الى انخفاضها، ونظرة ساذجة كهذه لطبيعة الفعل الانحرافي تجعل من هذا الاخير وكأنه عمل خال من كل نفع وجزاء بالنسبة لمركبه، وهذا فرض خاطيء من الأساس. وهكذا يرى (كوسون) ان هذه النظرية تحتاج الى نقد شديد، فبدلاً من القول ان الردود الاجتماعية⁽⁸¹⁾ تزيد من حجم الجريمة في المجتمع فمن الأكثر واقعية القول إنها تنقص منها.

ومن هنا فالوصم الاجتماعي⁽⁸²⁾، هو عملية رادعة لعدد مهم من المنحرفين أما فيما يخص تجربة السجن فإن المؤلف يصفها بأنها تجربة مؤلمة. فالتنظيم الداخلي ودعوة السجن الى شبه التضامن الاجباري مع المساجين الآخرين وشبه فقدان الكامل الى القيام بالمبادرات الفردية⁽⁸³⁾، والاعتداء بين المساجين ظاهرات عامة. فإحدى الدراسات تؤكد بأن 90% في احدى المؤسسات العقابية الأميركية كانوا إما مستغلين (بكرس الغين) أو مستغلين (بفتح الغين). فقانون القوة هو السائد هنا. ومن ثم فإن أسوأ شيء في السجن بالنسبة للمسجين هو علاقته مع بقية السجناء.

لكن هناك أقلية هامة من المساجين الذين يعترفون بأن للسجن تأثيراً رادعاً وهناك البعض الآخر 15% من قدماء المساجين⁽⁸⁴⁾، الذين يشعرون بأن الحياة في السجن هي أفضل من الحياة خارجه. فمن هؤلاء الذين ليس لهم عائلة ولا أصدقاء. ومن هنا يخلص (كوسون) الى فرضين: (1):

كلما كان السجن أقدر على التكيف مع حياة السجن كلما كانت نسبة العودة الى الانحراف⁽⁸⁵⁾ والاجرام أكبر. (2): كلما كان المنحرف يفضل الحرية على الحياة في السجن كلما كان أقل اتجاهاً⁽⁸⁶⁾ للعودة الى ارتكاب الانحرافات والجرائم. ولقد لاحظ الباحث (ولر) أخيراً ان نسبة عودة المساجين القدماء الى ارتكاب الجريمة كانت 30% بين هؤلاء

يقضها الجاني في السجن فقط. ويَبين ان مؤشرات القسوة في العقاب يمكن قياسها مثلاً في عدد وشدة الجلدات ومكان العقاب (ضيق غرفة السجن) وطريقة قتل الجاني.. هذا من ناحية القسوة المادية للعقوبة؛ أما من الناحية النفسية والاجتماعية فهي تتمثل في احضار فئة من الناس وقت تنفيذ الجزاء بالجاني كما هو وارد في بعض عقوبات الشريعة الإسلامية. واعترف كوسون بهذا الضعف المنهجي في مقياس قسوة العقاب لما التفتت به بمونتريال هذا الصيف (1983) وخلاصة القول هنا إن السياسات الإصلاحية بالمجتمعات الغربية تجد نفسها مجبورة اليوم لأرجاع البصر كرتين في جوهر فلسفة العقاب وعلاقته سلباً أو إيجاباً بظاهرتي الانحراف والجريمة.

سادساً: قضية العدالة

يعتقد المؤلف انه الى جانب الأخلاق والترهيب كوسائل رادعة للسلوك الانحرافي فهناك مبدأ، العدالة الذي يعتبره (كوسون) أساسياً في فهم ضبط السلوك غير السوي في المجتمع. ويتلخص مبدأ العدالة المعروف في هذا الكتاب في عبارة « إعطاء كل ذي حق حقه » في المجتمع فبدون هذا المبدأ لا يمكن تفسير لماذا يرمى الناس عموماً الصالح العام؟⁽⁹¹⁾، فليس هناك في الحقيقة إلا أقلية من الناس التي تقوم فعلاً وفي ظروف خاصة بالدفاع عن الصالح العام، فهل معنى ذلك ان الدفاع عن النظام الاجتماعي (الصالح العام) هو الذي يؤدي الى ظهور ظاهرة الضبط الاجتماعي؟ كوسون يشك في صحة هذه العلاقة. إذا كان هذا غير وارد فهل ان احترام الناس للصالح العام ناتج من تعاطف⁽⁹²⁾ الناس بعضهم مع بعض؟ يرد كوسون على هذا التساؤل بأن هذا غير ممكن أيضاً على الأقل في المجتمعات الحديثة حيث تسود على العموم ظاهرة جهل الناس بعضهم ببعض⁽⁹³⁾. وهكذا يرى المؤلف في مبدأ، (إعطاء كل ذي حق حقه) (العدالة) عاملاً مهماً في تلافي الصراعات الاجتماعية ومن ثم يصحح مناسباً في رأي كوسون طرح

الذين طلبوا إطلاق سراح مشروط⁽⁸⁷⁾، بينما كانت 50% ب؟ الذين رفضوا التقدم لذلك. وهكذا فكلما كان عزم وتصميم السجين على احترام القانون قوياً كلما كانت عودته الى الانحراف أقل احتمالاً. وفي رأي المؤلف فان العامل الأكثر أهمية الذي يدفع الشخص المدمس على الجريمة والانحراف⁽⁸⁸⁾، الى تغيير مجرى حياته، هو وعيه بأن ثمن الجريمة باهظ جداً في النهاية. فليس السن في حد ذاته هو العامل المهم في عملية التقاعد من مهنة الاجرام والانحراف، وإنما يلعب عامل التعب والاستنزاف والخوف من الموت دوراً أساسياً في ذلك. وهكذا فان سبب استمرار الأشخاص المحترفين الملازمين للجريمة⁽⁸⁹⁾، رغم تقدمهم في السن - يتمثل في رأي المؤلف - في مقدرتهم على تحاشي نزول العقاب بهم في أغلب الأحوال. وهكذا يفصح بحث (كوسون) عما لعامل العقاب من تأثير في ضبط الجريمة. وهو بالتالي يفند كل النظريات الحديثة في ميدان الاجرام المنادية بتحاشي معاقبة الجاني ومحاولة اصلاحه بطرق أقل وحشية (مثلاً عن طريق حسن معاملة العالم النفسي له اثناء العلاج النفسي). لكن لا معنى لتأثير العقاب هذا على نسبة الانحراف والجريمة في المجتمع دون تطبيقه وممارسته على كل جاني ومنحرف يخرق أعراف وقيم وقوانين مجتمعه. ومن هذا جاءت الأهمية المركزية ليقينية تنفيذ العقوبة بالمنحرف⁽⁹⁰⁾، وهو الأمر الذي لا زالت من ثغراته المجتمعات الغربية. وهذا عكس ما جاء بالشريعة الإسلامية خاصة فيما يسمى بجرائم الحدود، ففي هذه الأخيرة ليس هناك أي مساومات ولا تأخيرات في عقاب الجاني إذا تمت إدانته. لأن معاقبته من وجهة نظر الشريعة الإسلامية هو حق من حقوق الله ولا امكانية لتدخل الاهواء البشرية في ذلك. ومع ذلك فان هناك ضعفاً في هذا القسم من الكتاب (كوسون). فبحث المؤلف يؤدي به الى عدم اعتبار قسوة العقاب نفسه رادعاً وبالتالي ضابطاً لظاهرة الجريمة بالمجتمعات. ويأتي هذا أساساً من حصر قياس عامل شدة العقوبة في عدد الأيام أو الأسابيع أو الأشهر أو السنين التي

والمجتمعات الانسانية رغم الاختلاف الكبير في الحجم المدلى بها للتحريم. ويأتي هنا انتقاد صاحب الكتاب لمفهوم النسبية الثقافية⁽¹⁰³⁾، الذي شاع استعماله خاصة في علم الاجتماع والانثروبولوجيا في العصر الحديث كما سبق ذكره، فكوسون يرى ان النسبيين قد خلطوا في طرح مسألة الجريمة وذلك لاعتقادهم في مبدأ النسبية المطلقة. ففي جرمي القتل والسرقة ليس هناك نسبة كما رأينا. أي ان كل المجتمعات تمنعها إما « الانحرافات الأخرى مثل تعاطي المخدرات والتخنث الجنسي والانتحار.. » فهي ظواهر نسبية.. أي يتأثر قبولها أو منعها اجتماعياً تبعاً للظروف الزمانية والمكانية التي تمر بها المجتمعات وثقافتها.

عملية الضبط الذاتي: يعتقد كوسون ان عملية الضبط الاجتماعي تساهم فيها عملية الضبط الذاتي، فعدم الجنوح الى السرقة يرجع الى مبدأ التبادل⁽¹⁰⁴⁾، الذي يتعامل بمقتضاه أفراد المجتمع، فالناس لا يميلون الى السرقة لا خوفاً من العقاب فقط ولكن لأنهم يريدون: أولاً الانتفاع من خدمات الآخرين الناتجة عن هذا التبادل، ثم ثانياً اكتساب صداقتهم وثقتهم. فعملية الضبط الذاتي تتم عن طريق مجموعة من عمليات الضبط الاجتماعي التي تندرج في المنطق نفسه لعلاقات الأفراد؛ فبظل هذه العملية « الضبط الذاتي » تضاف وتنشأ من ناحية ثانية سلوكيات أخرى بدون تدخلات غير تدخلات الأفراد المشاركين أنفسهم في التعامل الاجتماعي. وفي نظر العالم الانثروبولوجي البريطاني الشهير ماليونسكي⁽¹⁰⁵⁾ (1826) فإن عملية الضبط الذاتي تأتي أيضاً من علاقات التبعية⁽¹⁰⁶⁾، التي تنشأ التبادلات المتتابعة بين أفراد المجتمع الواحد. ويستمر كوسون في تحليلاته لديناميكية عملية العدالة. فينتقل الى ما سماه بعملية التكيف⁽¹⁰⁷⁾ بين الأفراد فكل طرف حسب مبدأ هذه العملية يعطي للآخر ما فيه الكفاية ثم ينتظر منه مقابلاً معقولاً ويستشهد المؤلف على صحة المبدأ بما جاء في القانون المدني الفرنسي في بند 1382. وفي رأي المؤلف فان الأفراد يلجأون الى الانحراف عندما تختل عملية التكيف المتبادل

موضوع الجريمة والانحراف في إطار مفهوم العدالة الى جانب مبدئي كل من الاخلاق والترهيب. فالانحراف كسلوك هو ميل انساني متجذر في الطبيعة البشرية مما يضيف عليه صفة الشرعية لدى الانسان العادي. فخرق الأفراد لمعايير وقوانين العقد الاجتماعي والأخذ بالتأثر... تجعل المرء يعتقد ان عالمنا ملآن بالسراق والمنحرفين. لكن هؤلاء لا ينكرون مع هذا مبدأ العدالة. وإنما يستعمله كل لصالحه. في الحقيقة فقانون مبدأ العدالة في نظر بياجى⁽⁹⁴⁾، هو قانون توازن العلاقات الاجتماعية⁽⁹⁵⁾، فهو يدعو من جهة الضحايا للأخذ بالتأثر ويحث المعتدين من جهة أخرى على إعطاء أنفسهم شرعية ما ارتكبوه « فكلما الطرفين يستعمل نفس المنطق رغم عدم نجاحها في التفاهم⁽⁹⁶⁾، وهكذا فالاحساس بالعدالة شيء في كينونة الانسان. فبعد مبدأي الترهيب والأخلاق هناك مبادئ التبادل والمساواة التي تعين الباحثين على فهم أحسن لمواقف المنحرفين وضحاياهم في تيارات التفاعلات الاجتماعية فشعور الشخص بالظلم⁽⁹⁷⁾، بخصوص معاملة الآخرين له، هو سبب في إفراز السلوك الإجرامي والانحراف لدى هذا الأخير. فأسلوب الحياة الذي يتقمصه المجرم في المجتمع يجعله مديناً مدى الأبد⁽⁹⁸⁾ للذين يعتدي عليهم. وبهذا المعنى فهو لا يملك فضيلة العدالة⁽⁹⁹⁾.

عالية منع وتحريم القتل والسرقة: يشير (كوسون) من جهة الى أن كل بحوث وملاحظات علماء الانثروبولوجيا في مجتمعات وحضارات مختلفة تفيد ان القتل محرم فيها.... ومن جهة ثانية يرى أيضاً ان كل الثقافات⁽¹⁰⁰⁾، والحضارات⁽¹⁰¹⁾، متفقة هي الأخرى على تحريم السرقة. ويرجع ذلك في رأي المؤلف الى أن حب الانسان للملكية هو صفة بشرية غرست في كل فرد شبه الشعور الاجباري الذي يضمن تلقائياً وفطرياً احترام ملكية الآخرين فالعالم الاجتماعي الفرنسي تارد⁽¹⁰²⁾، كان على حق عندما قال « إن ارتكاب الأفراد للقتل والسرقة ضد أعضاء مجموعة ينتمون اليها تعتبر أفعالاً إجرامية في جميع المجموعات

الناس الى العنف هو شعورهم بأن مثل هذا السلوك يحميهم من اعتداء الآخرين، ومن هنا يمكن فهم عالمية تحريم السرقة في كل المجتمعات، فذلك يقلل من فرص الصراعات ويزرع الثقة بين الأفراد في المجتمع. وبهذه الطريقة يرى المؤلف: ان تعارض مصالح الفرد مع مصالح المجتمع تنقص حدتها نقصاناً كبيراً.

علاقة العدالة بالأخلاق والتهريب: يلخص كوسون مساهمة كل من هذه العوامل في ردع أو التقليل من ظاهرة الجريمة والانحراف في المجتمع كالتالي: 1 - الأخلاق تنفع الشخص بأن ارتكاب الجريمة عمل سيء. 2 - استعمال التهريب مع المجرم أو من تحدته نفسه بارتكاب المخالفة يجعل هذا الأخير يهرب ويخاف من عواقب الانزلاق في ارتكاب المخالفات. 3 - مبدأ العدالة يجعل من مساهمة الأشخاص في بناء نظام اجتماعي شيئاً عقلانياً وبالتالي يسمح لهم بممارسة قصوى لحريةهم بعيداً عن التخوف من جبروت السلطة المخيف. وهكذا يمكن القول إن مبدأ العدالة في المجتمع كما هو وارد في هذا الكتاب يعضد فعلاً من سلطة الأعراف والقوانين الأخلاقية والقانونية وذلك بعبء المواطن حلولاً بديلة للضبط الذاتي عن ارتكاب الانحرافات، إذن فتدخل السلطة الأخلاقية أو الأمية (كالشرطة والحرس الوطني) لا يلاذ اليه الا عندما يقع اختلال في الضبط الاجتماعي بالمجتمع.

أما فيما يخص استعمال القوة المادية الترهيبية كعامل ضابط لسلوك الافراد بالمجتمع فإن الفيلسوف الانجليزي هوبز - يعتقد ان اللجوء الى هذه القوة المادية هو الذي يجعل الناس يتقيدون فعلاً بضوابط المجتمع. لكن (كوسون) يؤكد أن انضباط الأشخاص اجتماعياً يرجع الى حد كبير الى قوة الأخلاق. « فنحن نفعل الخير لاعتقادنا أنه خير ونبتعد عن اساءة من يمكن أن يسيء لنا وذلك لاعتبارنا أن مبدأ العدالة في المجتمع مبدأ فضيل » ورغم ان الأخلاق تحتل مكاناً متميزاً وبارزاً في خلق جو مناسب لممارسة العدالة في المجتمع فان اللجوء الى استعمال القوة

العادلة، وهكذا فان عملية الأخذ بالشار حسب رأي كوسون لها سببان: نزعة الانسان العدائية الباعثة أساساً على بداية السلوك الثأري؛ ثانياً: مبدأ التبادل العادل الذي يعطي لعملية الثأر شرعية لدى الأخذ بالشار في حالة اختلال هذا المبدأ.

ويشير صاحب الكتاب هنا إلى أن العالم النفساني السويسري الشهير بياجى⁽¹⁰⁸⁾، قد أكد صحة ممارسة مبدأ التبادل العادل في المجتمع عندما لاحظ أن الطفل بتقدمه في السن يعتبر شريعياً أراجاع الضربات التي تلقاها من الآخرين ويعتقد المؤلف ان العالم مالبونسكي كان أفضل من فهم ان عملية الضبط الاجتماعي تقوم أساساً على شبكة معقدة من العلاقات المتبادلة المتشابكة. ومن هنا يخلص كوسون الى القول: « بأنه كلما كان نسيج هذه العلاقات المتبادلة قوياً كلما كانت قبضة الجماعة شديدة على الأفراد. ومنه يمكن التأكيد بأن الجريمة تزداد مع العلاقات التي لا تسود فيها العدالة بين أفراد الجماعة ».

الحرية والالزام⁽¹⁰⁹⁾: يتعرض المؤلف الى بعض معاني الحرية وعلاقتها بعملية الضبط الاجتماعي (1) - الجريمة ليست خطراً على مبدأ التبادل فقط وإنما هي في نظر المؤلف خطر على الحرية نفسها. (2) - أما هياك⁽¹¹⁰⁾، فيعرف التمتع بالحرية على أنه تلك الحالة التي لا يكون فيها المرء خاضعاً لسلطة الآخرين الإلزامية⁽¹¹¹⁾. أما إذا عرفنا الحرية على أنها عدم أي تدخل للآخرين فيما يريد الشخص تحقيق فان ذلك بعيد كل البعد عن الواقع. فالحرية المطلقة بهذا المعنى لا وجود لها ومن ثم فيمكن حصر ممارسة الفرد لحرية المتمثلة في صيانه لشخصيته ولسكنه وحرية تنقله وملكه. ومن هنا يخلص المؤلف الى القول « بأن هدف مبدأ العدالة يتمثل أساساً في تأمين الحرية للأفراد في المجتمع وذلك بسن القوانين لحمايتها ومثل هذه النظرة تجعل المرء يرد ظاهرة المحرمات (المنوعات)⁽¹¹²⁾، والمحافظة عليها في المجتمعات لا الى الأوامر الصادرة من أعلى وإنما الى طبيعة علاقات الافراد بعضهم ببعض. فمن أسباب عدم جنوح

وهذا أمر يبعث على الاطمئنان والتوازن الاجتماعي شبه التلقائي ويناقض مقولة هوبز الشهيرة: الإنسان ذئب على أخيه الإنسان. وهكذا تبدو الطبيعة البشرية كعادتها جدلية أننا نظرنها إليها ولا يمكن فهم مُعضلة الانحراف والجريمة بدون وضعها في إطار طبيعة جدلية الظاهرة الانسانية المتفاعلة في المحيط الاجتماعي. وتلك هي المعادلة الكبرى التي بدونها يظل أي فهم عميق ومتين للظواهر الانسانية منقوصاً دائماً.

الترهيبية لا يمكن اهماله. مع ذلك فإذا كانت الأخلاق تساند مبدأ العدالة فإن القوة تساعد هي الأخرى على المحافظة على قوة الأخلاق. ولا بد من اعتبار مبدأ العدالة كما هو وارد من المساهمات الجديدة لكتاب كوسون حول قصية ضبط الجريمة بالمجتمع فالطينة البشرية ذات النزعة الفطرية الميالة الى الانحراق (وهي بذلك تبعث على التشاؤم) يقابلها من الجانب الآخر ميل انساني متجذر في الطبيعة الانسانية نفسها يدفعها الى حب التبادل العادل مع الآخرين في صلب الاحتكاكات الاجتماعية.

الحواشي

- Délinquants pourquoi? (1)
- Alain peyrefitte. (2)
- Autopsie d'un echec. (3)
- La morale. (4)
- La dissuasion. (5)
- Délinquant malgré tout. (6)
- La justice. (7)
- Un Délinquant en puissance. (8)
- La psychtérapie. (9)
- Les recherches évaluative. (10)
- Les techniques psychtherapeutiques. (11)
- La recldive. (12)
- MARTINSON. (13)
- La recldive. (14)
- L'effet zéro. (15)
- Les traits de personnalité. (16)
- GLASER, PALMER, WILSON. (17)
- WILKINS. (18)
- Les handlcaptés. (19)
- PARKER. (20)
- CHARLIE. (21)
- Le délinquant éternel. (22)
- DALE. (23)

La recidive.	(24)
WALER.	(25)
La routine.	(26)
La passivité.	(27)
Community treatment project.	(28)
La relations thérapeutique repressive.	(29)
Le pouvoir coercif.	(30)
The national observer.	(31)
Humanitarianism.	(32)
La morale.	(34)
Les influences sociales informelles.	(35)
La théorie de la moral immorale.	(36)
SHOW & MCKAY.	(37)
CLOWARD & OHLIN.	(38)
WALFGANG & FERRACUTI.	(39)
Les conflits des cultures.	(40)
Des cultures différentes.	(41)
Des morales.	(42)
Le vol & la violence.	(43)
NEWMAN.	(44)
SYKES & MATZA.13; La minorité nomique.	(45)
La minorité anomique.	(47)
La théorie sociologique du conflit des cultures.	(48)
Les convictions morales.	(49)
Intégration.	(50)
DURKHEIM.	(51)
L'éducation morale.	(52)
L'intérêt commun.	(53)
Le blâme.	(54)
La crainte.	(56)
Permissive.	(56)
CHIROCOS.	(57)
LITTLE.	(58)
YECHELSON & SAMONOW.	(59)
La stigmatisation.	(60)
Des tabous.	(61)
L'estime de soi même.	(62)

Le système penalformel.	(63)
Les peines Informelles.	(64)
La Modernisation.	(65)
Conflit des valeurs.	(66)
La dissuasion.	(67)
Effet intimidant.	(68)
La recidive.	(69)
WALKER.	(70)
Les occasionels.	(71)
Les professionnels.	(72)
La dissuasion specifique.	(73)
CLASTER & COSLIN.	(74)
Délinquants malgré tout.	(75)
La théorie de l'étiquetage.	(76)
Les sociologies interactionnistes.	(77)
LAMARET & BECKER.	(78)
Secondary deviance.	(79)
Non intervention.	(80)
Les réactions sociales.	(81)
La stigmatisation.	(82)
L'initiative Individuale.	(83)
Ex-détenus.	(84)
La recidive.	(85)
Moins porté.	(86)
La parde.	(87)
Le criminel chronique.	(88)
Les mafios.	(89)
Les certitudes des peines.	(90)
L'intérêt public.	(91)
La sympathie.	(92)
L'anonymat.	(93)
PIAGET.	(94)
Les uns et les autres parlent les même langages même s'il ne réussissent pas à s'entendre.	(95)
Une fol d'équilibre des rapports sociaux.	(96)
L'injustice.	(97)
L'éternel débiteur.	(98)
La vertue de justice.	(99)

Les cultures.	(100)
Les civilisations.	(101)
Tarde.	(102)
Le relativisme culturel.	(103)
L'autorégulation.	(104)
Malinowski.	(105)
Les dépendance.	(106)
Le processus d'ajustement.	(107)
PIAGET.	(108)
La coercition.	(109)
Hayek.	(110)
Crecif.	(111)
Les Interdictions.	(112)